ولو قال ايمان المسلمين تلزمني قوله وكتاب الله تلزمني شمل التوراة والانجيل ولو اقسم بآية
فان اراد به العتق والطلاق انعقدت يمينا وان اراد مفسوخة التلاوة دون لكم فعل تنعقد يمينه او لا فيه خلاف
والمعتمد الانعقاد قياسا اولويا على انعقادها بالتوراة والانجيل
غيرها فلا تنعقد ولا يلزمه بذلك شيء قال الولي مع نسخ الامرين معا فرع نسخ التلاوة فقط بطرق اولى ولا
نقلا عن شرح الروض يخرج على تحريم المس وحمل ما تقدم من القياس الاولوي هنا
بالمعنى ولو قال وحياة قوله فهي الاصل ويليها الواو ثم التاء قال النحاة ابدلوا من الباء
الرفيع فان نوى الله واو القرب الخرج ثم من الواو وتا القرب الخرج كما في تراث
كان يمينا وان نوى النبي وانما اختصت التاء بلفظ الله لانها بدل من بدل قصاق التصرف
او اطلق لم تنعقد الطالبتي فيها قال ابن قشاب هي واو قصاق تصرفت فيها قد يورك فيها
الغالب المدرك المهلك الاختصاص باشرف الاسماء واجلها قوله بالله لافعلن كذا راجع
لسن يمين لان اسم الله للجميع فلو تركه لا يكون صريحا ولا كناية ومثل بالله ما في معناه
تعالى بوقيفيته ولم قوله فيس للمخاطب ابراءه فيها اي اذ لم يكن فيها مفسدة
من ارتكاب محرم او مكروه قوله بخلاف ما اذا لم يرد ذلك وقال اردت يمين المخاطب او الشفاعة او اطلق قوله ويحمل على الشفاعة
يرد ذلك وقال اردت يمين المخاطب او الشفاعة او اطلق قوله ويحمل على الشفاعة
في خطاب الرفيع لا يكون اراد يمين المخاطب او الشفاعة او اطلق قوله ويحمل على الشفاعة
يمينا وان نوى يمين اي عند الاطلاق قوله وليفعل اي ندبا كما صرح به التوزي
لاستحالة ذلك في حقه تعالى في نكته واوجب صاحب الاستقصا ذلك ولو مات مثلا ولم يعرف
لان معنى يجاب الغنا قصده حكم بكفره حيث لا قرينة تحمل على غيره على ما اعتمده
والرفيع المرتفع واعتمد الاسنوي لان اللفظ بوضعه يقتضيه وقضيته كلام الاذكار
مشيخنا الاول ولعله خلاف وهو الصواب قوله فان حلف على ارتكاب معصية الخ
وجهان فلا يكون يمينا القاعدة ان اليمين لا يغير حكم المحلوف عليه من صفته
مطلقا ولو قال الامن ايجاب او تحريم او ندب او كراهة او اباحة لكن قوله لسني
الاعظم كان عنها ان ترك خشية فيه تغيير المحلوف عليه ولذلك رجح بعضهم ان فيه
نواه والفتح الاعظم التخيير بين الحنث وعدمه فيكون جاريا على القاعدة انتهى
لا يكون يمينا قاله ابن قاسم قوله كمنذور مالي الخ ووقع لهما في الزكوات خلاف هذا

واعتمد

واعتمد البلقيني وغيره هذا ان القاعدة وهي ما وجب بسببين يجوز
تقديمه على احدهما لا عليهما مر بحثه في ذلك فصل في كفارة
ح فائده سميت الكفارة كفارة لانها تستر الذنب فان كان
عقد اليمين طاعة وحلها معصية مثل والله لان نبت فاذا انا في كرت
اثم الحنث وان كان فكسه مثل ان يقول والله لاصلين فاذا صليت كفرت
اثم اليمين وان كان العقد وحل مباحين مثل ان يقول والله لا
ليس هذا تعلقت الكفارة بهما وهي بالحنث احق لاستقرار وجوبها
به قوله بين اعتاق وهو افضلها ولو بثمن من الغلا وبحث
ابن عبد السلام ان الاطعام في زمن الغلا افضل قوله
وتمليك عشرة مساكين الخ فلا يجوز ان يصرف الى دون عشرة
ولو في عشرة ايام ولا الى عشرة او اكثر كل واحد دون مد
ولا ان يطعم خمسة ويكسو الخمسة قوله من غالب قوت
بلده اي في غالب السنة والضمير في بلده للحالف وان كان المكفر
غيره في غير بلده وهو محتمل قياسا على الفطرة ان العبرة بقوت
بلد المودي منه انتهى ابن حجر قوله او سمي كسوة ولو اعطاه
ثوبا واحدا اقتضوه لم تجز بخلاف عشرة امداد دفعت له دفعة
فانها تكفي قوله كعرقية هذا بشكل بنحو القلنسوة واجيب بانها
في عرف اهل مصر تطلق على ثوب يجعل تحت البردعة ويرشد
اليه قرنه اياها بالمنديل فرع تتكرر الكفارة بتكرر
ايمان القسامة وكذا اللعان تتكرر الكفارة به كما جزم به
في الانوار خلافا للشارح في شرح البهجة حيث استوجه كفارة
واحدة ذكر ذلك في آخر كتاب اللعان انتهى كتكرر اليمين الغموس
لان كلا منهما مقصود في نفسه بخلاف تكرير ها في نحو لا ادخل

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)